

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

**المُهَدِّدُ الْعَالِيُّ لِلدِّرَاسَاتِ الْمُصْرَفِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ**  
**أَمَانَةُ الْبَحْثِ وَالتَّوْثِيقِ**

**الْمَنْتَدِيُّ الْمُصْرَفِيُّ الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونُ**

**التَّأْمِينُ الزَّرَاعِيُّ فِي السُّودَانِ**

إعداد وتقديم:

د. سليمان سيد أحمد السيد

# التأمين الزراعي في السودان

## 1- مقدمة :-

تعتبر الزراعة في معظم البلدان النامية مصدراً للغذاء والمواد الخام وعائدات العملات الحرة ، ومن ثم فان حماية الإنتاج الزراعي هي في الواقع حماية للدخل القومي وضمانة للاستقرار الاقتصادي والإجتماعي.

القطاع الزراعي يضم مجموعة من الثروات القومية تتمثل في الأراضي بما في ذلك الأراضي الزراعية والغابات والمراعي والأنعام والحياة البرية والأسماك والأحياء المائية ومنتشرات الرى من خزانات وقنوات ، منشآت زراعية أخرى تتمثل في الآلات والتجهيزات وأخيراً المحاصيل الزراعية نفسها سواء أكانت حقلية أو بستانية أو منتجات حيوانية. ويعرض الإنتاج الزراعي كسائر النشاط البشري الآخر لأنواع من المخاطر قد تلحق الضرر بطبقاته وإنتاجه وتقلل من دخله وعائده ولذلك تعتبر الحماية التأمينية للإنتاج الزراعي من المستلزمات الحيوية لاستمرار واستقرار القطاع الزراعي.

ومن ناحية أخرى ومع حاجة القطاع للتمويل وتحول المصارف في الدول النامية من النشاط التنموي للنشاط التجاري فإن التأمين يقدم الضمانة الأكيدة التي تشجع المصارف على توفير التمويل لصغار الزراعة الذين لا توفر لهم الضمانات العقارية.

## 2- القطاع الزراعي في السودان

### 1-2 الموارد :-

أسبغ الله على بلادنا الكثير من النعم الظاهرة والباطنة ومن أجلها نعمة الموارد الزراعية العظيمة، إذ يحظى السودان بنحو 207 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة ، ومثلها من الغابات والمراعي التي ترعى عليها أكثر من 120 مليون رأس من الأنعام. ويقع داخل السودان الجزء الأكبر من الحزام العالمي للصمغ العربي ، ويجري على أرضه أطول نهر في العالم ، نهر النيل العظيم بروافده المتعددة وتحتزن أرضه بجانب البترول كميات ضخمة من المياه الجوفية والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى.

تستغل البلاد في الوقت الراهن - نحو من 40 مليون فدان من الأراضي الزراعية ويقدر اسهامها بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة والذي قدر بنحو ثلاثة عشر مليار دولار في عام 2001م. يعمل أكثر من نصف سكان السودان في الزراعة والخدمات الزراعية ويعتمد نحو 65% منهم في معيشتهم على القطاع الزراعي .

كانت البلاد حتى عام 1997م تعتمد بنسبة 85% من حصيلتها السنوية من العملات الصعبة على القطاع الزراعي وتعتبر شبه مكتفية ذاتياً من الغذاء ولكن بعد أن من الله على البلاد بالبترول فقد انخفض اسهام القطاع في الصادرات لنحو 25% في عام 2001م ، وهو توجه سوف يتوازى في المستقبل المنظور مع التطورات المتلاحقة في قطاع البترول ولكن ذلك لا يقلل من أهمية القطاع الزراعي ومن دوره في الأمن الاقتصادي والاستراتيجي.

وكان من الممكن أن يكون عطاء القطاع الزراعي أكبر لولا المخاطر الطبيعية التي يتعرض لها من وقت لآخر.

### 2-2 المخاطر الطبيعية :-

تتمثل المخاطر الطبيعية في الجفاف وعدم انتظام الأمطار وفي الآفات والأمراض الزراعية والفيضان وتدني منسوب النيل وارتفاع درجات الحرارة والعواصف والزوابع الترابية والبرق والحرائق العشوائية وكافة الأخطار التي لا يمكن التحكم فيها. وهي جميعاً المعنية بالتأمين ليتحقق الاستقرار في القطاع. وبما أن تأثير هذه المخاطر يكون مدمرة في بعض السنوات ، ويصعب على الزراعة دفع الأقساط التي تؤمن

التعويض ، فإن الحكومان في كل الدول الصناعية ، بل وفي كل الدول التي تبني التأمين ، تقدم الدعم الكثيف للتأمين ، فضلاً عن إنشاء صناديق لدرء المخاطر الطبيعية غير القابلة للتأمين. ومما يزيد مشاكل التأمين في الدول النامية أن ضعف الانتاج والانتاجية لا يتاثر فقط بالمخاطر الطبيعية ، ولكن أيضاً بالسياسات الإقتصادية غير الموافقة ، وبضعف الجوانب المؤسسية ، وقضايا التخلف.

## 3-2 السياسات الإقتصادية:

تعتبر سياسات الإقتصاد الكلي المتبعه في السودان غير موافقة للقطاع الزراعي ، ولا تراعي خصوصية القطاع كما تفعل الدول الصناعية. فالسياسات المالية والنقدية والتجارية في الدول الصناعية ، وفي الدول النامية المتطرفة تقوم على رعاية القطاع ولا تتركه نهياً لسياسات التحرير المطلق ولهذا فقد صرف النظر عن تحرير تجارة السلع الزراعية لدى إنشاء منظمة الات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة) في عام 1947م وشمل القطاع الزراعي بالسياسات الإقتصادية التالية:-

- 1- سياسة الدعم: فالقطاع الزراعي يدعم بشكل كثيف في الدول الصناعية وقدر الدعم في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002م بنحو مائة وثمانين مليار دولار ، وفي دول الاتحاد الأوروبي بنحو مائة وخمسة وعشرين مليار دولار ، وينسحب الدعم على الانتاج وعلى الصادر.
- 2- سياسة التسعير: كل السلع الزراعية الأساسية والاستراتيجية في الدول الصناعية تخضع للتسعير المجزي حتى يؤمن للزّراع والمنتجين العائد الأدنى المجزي.
- 3- سياسة الحماية الجمركية: تتخذ الدول الصناعية الرسوم الجمركية العالية وسيلة لتحجيم الاستيراد من الأقطار الأخرى أو لقليله لأدنى حد وفي إطار اتفاقيات محددة.
- 4- تبني الدول الصناعية منهج التكامل الإقليمي (الاتحاد الأوروبي) لتأمين سوق إقليمية واسعة لمنتجات الأقطار المعنية ، كما ترتبط باتفاقيات بعيدة المدى لتصدير السلع الزراعية.
- 5- تدعم الدول الصناعية تأمين المحاصيل الزراعية ضد كافة المخاطر الطبيعية مما يحقق الاستقرار في عائد الزرّاع ويتجاوز قضايا الإعسار التي يشكو منها الزرّاع في الدول النامية.
- 6- دعم الخدمات الزراعية : تدعم الدول الصناعية الخدمات الزراعية بما فيها البحث والإرشاد والوقاية والتدريب والتنمية الريفية مما يعزز الكفاءة التنافسية للإنتاج في تلك الأقطار.
- 7- تملك الدول الصناعية نظاماً مصرفياً مقدراً يوفر كل احتياجات التمويل للقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى وبهاوامش ربحية تناسب القطاع الزراعي.

## 4-2 الجوانب المؤسسية:

يشكو القطاع الزراعي في الدول النامية من الأزدواجية ، من وجود قطاع رعيوي وقطاع تقليدي إعاعي يقوم على صغار الزرّاع دون وجود تعاونيات أو شركات للزرّاع لتعمل على تجميع الموارد وادخال التقانة وتطوير قنوات التسويق ، كما يشكو من ضعف خدمات البحث الزراعية وغياب الإرشاد. وهناك قطاع حديث يعاني من عدم تطور الهياكل والنظم الإدارية لتواكب المستجدات ، كما يشكو من مشاكل نظم الحياة وعلاقات الانتاج وضعف البنية التحتية والأساسية.

## 5-2 الجوانب الاجتماعية:

يعاني القطاع الزراعي في البلاد من الأمية والتخلف الاجتماعي وضعف المرافق الخدمية، كما يعاني من مشاكل الحرب والنزوح والحرار الاجتماعي والتدهور البيئي وغير ذلك.

وإذا كانت البلاد بحاجة للتصدي لكل تلك المحاور فإن المنطق ينبغي أن يكون بترشيد سياسات الاقتصاد الكلي ، وأن يكون رأس الرمح تبني سياسه ائتمانية موائمة لحل اختلافات التمويل الزراعي.

## 2- شح التمويل عقبة أساسية أمام التنمية الزراعية:

تقوم الزراعة في السودان على ثلاثة نظم زراعية أساسية وهي القطاع المروي والقطاع المطري الآلي والقطاع المطري التقليدي وكلها تعاني من مشاكل تمويل مزمنة. ومع جيء السياسات الإقتصادية التي أعلنت وطبقت بعد عام 1992 زادت حدة تلك المشاكل. فالقطاع المروي في المؤسسات أو مشاريع الطلببات يقوم على صغار الزراعة الذين لا يملكون موارد ذاتية وظلوا على الدوام يعتمدون على بنك السودان والمصارف المتخصصة في تمويل المدخلات وكثير من العمليات الزراعية. ومع التقليص النسبي لحجم هذا التمويل كما سيرد لاحقاً تقلص عائد الزراعة ولم تتوفر لهم الموارد لتطوير تقانة الزراعية. ومن ناحية أخرى فقد قامت الزراعة الآلية بشكل أساسي على المعاشين من رجال الخدمة المدنية والقوات النظامية ، ومن مواطني الولايات التي تنتشر فيها الزراعة الآلية. وظل جميع هؤلاء يعتمدون على البنك الزراعي ثم المصارف التجارية لتمويل مدخلات الانتاج والحساب ، ولم تكن القروض المقدمة بالقدر الذي يغطي الصرف على العمليات الزراعية ، وكان البنك الزراعي قد قلل ثم أوقف القروض متوسطة المدى التي كان يمكن أن تساعده في استيراد الآلات الزراعية لتحديث الأسطول القديمة البالية. أما القطاع التقليدي والذي يغطي مساحات تزيد عن العشرين مليون فدان فقد كان خارج دائرة التمويل المصرفي باستثناء ما كان يقدمه البنك الزراعي من حين لآخر حين يوفر التقاوي.

وفي سبيل تحديد أبعاد مشكلة التمويل لا بد من الاشارة إلى حجم الناتج الزراعي الإجمالي ثم تقدير احتياجاته التمويلية. يشير العرض الاقتصادي الذي تصدره وزارة المالية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو 13 مليار دولار نصفه من القطاع الزراعي ، أي نحو 6.5 مليار دولار. وعلى افتراض أن نصيب الانتاج النباتي 4 مليار دولار ، أي نحو 1.056 مليار دينار. وأنه يحتاج لتمويل ، على الأقل بنسبة 20% من تكلفة الانتاج ، والمقدرة بنحو 3 مليار دولار فإن حاجته للتمويل تصل في حدتها الأدنى نحو 60.0 مليون دينار. ولقد بذلك جهود لمساعدة التمويل بالنسبة للقطاع الزراعي ولكنه ظل بعيداً عن الحد الأدنى المطلوب للقطاع الزراعي ، ولهذا لم تتطور تقانة الزراعة. وتشير احصاءات البنك الزراعي أن حجم تمويل البنك تضاعف نحو سبع مرات من نحو 0.6 مليار دينار في عام 1992م نحو 5.2 مليار دينار في موسم 2001/2002 كما يشير الجدول التالي ، إلا أن المساحة التي حظيت بها التمويل تقلصت من نحو 7.6 مليون فدان في عام 1992 نحو 1.2 مليون فدان في عام 2001 وأصبح البنك لا يمول إلا نحو 15% من المساحة التي كان يمولها في عام 1992م.

## تطور تمويل البنك الزراعي خلال السنوات 1992-2001

السنة	حجم التمويل (مليون دينار)	تطور التمويل مقارنة مع سنة الأساس (%)	المساحة (مليون فدان)	المساحة الممولة (مليون فدان)	نسبة المساحة المملولة بالمقارنة لعام 1992 (%)
1992	0.593	100	18.1	7.6	100
1993	0.7100	120	15.1	3.6	47.4
1994	0.827	140	36.9	4.0	52.6
1995	1.025	173	38.7	3.3	47.4
1996	1.083	420	39.4	3.0	39.5
1997	5.110	862	40.7	2.6	34.2
1998	3.200	540	42.0	2.0	26.0
1999	3.172	535	40.1	1.7	22.4
2000	3.072	518	36.0	1.5	19.7
2001	5.198	877	39.0	1.2	15.8

**المصدر: البنك الزراعي**

وفي غضون ذلك فقد تضاعفت المساحات المزروعة في البلاد من نحو 18.1 مليون فدان في عام 1992 نحو أربعين مليون فدان في الوقت الراهن.

وينطبق ذلك بشكل أساسي على القطاع المروي وبخاصة المؤسسات الزراعية . ولقد كانت المؤسسات تعتمد بشكل أساسي على التمويل من بنك السودان وذلك لاستيراد المدخلات وقطع الغيار ، ولم يكن يتوفّر للزراعة في المؤسسات أي قدر من التمويل للصرف على العمليات الزراعية. ولهذا كانت الحكومة تلجأ لتوقيت صرف العائد القطن مع بدء العمليات الزراعية لحتى الزراعة على توجيهه ذلك العائد للصرف على العمليات الزراعية. ولما كان هذا العائد في كثير من الأحيان لا يكفي لسد المتطلبات المعيشية للزراعة وأسرهم ، فقد كان البعض منهم يلجأ لبيع المدخلات للصرف على متطلبات الأسرة بدلاً من استخدامها ، أو أن يلجأ لمشاركة آخرين من العمال الزراعيين للاستفادة من مواردهم المحدودة. كل ذلك يوضح أن غياب وشح التمويل الزراعي هو المحدد الأساسي للنهضة الزراعية. وفي سبيل سد هذه الثغرة فقد قضت السياسات الإقتصادية في مطلع التسعينيات بتوجيهه المصارف التجارية لتخصيص 50% من مواردها للقطاع الزراعي ، وكان هناك وعد بإنشاء صندوق لضمان القروض. ولكن الصندوق لم ير النور. وكان ذلك من الأسباب التي جعلت المصارف التجارية تقلص نشاطها الزراعي وتركزه بشكل أساسي في تمويل الحصاد. وكما هو معلوم فإن تمويل الحصاد هام ولكنه لا يساعد على التوسيع الزراعي ، كما لا يساعد على استخدام التقانة الحديثة من آلات ومعدات وأسمدة ومبادات وغير ذلك.

ومن هنا تأتي أهمية التأمين لكي يقدم الضمانة المطلوبة حتى تتسع المصارف التجارية في نشاطها الزراعي. ومن شأن ذلك التوسيع أن يضاعف القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني لمصلحة المصارف بصفة خاصة ثم لمصلحة الجميع إن شاء الله.

### 3- تأمين القطاع الزراعي

#### 1-3 أهمية التأمين :-

الهدف الأساسي للتأمين الزراعي هو المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل ومتلكات المزارع ولنفسه وأسرته ومسؤوليته والتأمين أساساً عمل من أعمال الخير والتكافل الذي حد عليه الإسلام وكافة الشرائع قال تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاووا على الإثم والعدوان ) "النساء - 3" ويأتي تفسير البر في سورة البقرة "الآية 177" وهو يشمل مع أشياء أخرى إيتاء المال للصابرين في اليساء والضراء وحين البأس ، وهي الجوانب الطبيعية التي يتعرض لها الفرد في نفسه وممتلكاته ومزارعه وغير ذلك من متعلقاته ، وهناك آيات عديدة تحت على الإنفاق وتدعوا للتكافل (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون "البقرة - 3" ، (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض "البقرة 267" (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم "الذاريات 19" وغير ذلك من الآيات الكريمة. وقال (ص) : (لأن أمشى في حاجة أخي خير لي من ان اعتكف شهراً في مسجدي هذا .).

جميع هذه المعاني تتجسد في التأمين الزراعي . ويعتبر التأمين الزراعي من أنواع التأمين التكافلي والذي أجازته هيئة الرقابة الشرعية على أعمال التأمين حيث يتميز عن التأمين التجاري بالميزات التالية:

- 1- قسط التأمين عبارة عن تبرع أو مساهمة من المؤمن له في صندوق التكافل والتعاون لتخفيض آثار المخاطر عن نفسه وعن أخوانه المزارعين.
- 2- يقوم الصندوق أساساً على عدم مخالفه أحكام الشريعة الإسلامية.
- 3- يشارك المزارعون في إدارة الصندوق وذلك عبر مجلس حملة الوثائق وعبر مندوبيهم في مجلس الإدارة.
- 4- يتقاسم المزارعون جميعاً ما يتحقق من فائض.
- 5- قد يوجه الفائض وحسب طلب حملة الوثائق إلى مشاريع خيرية أو صحية أو تعليمية أو غيرها إن أرادوا ذلك.

#### وتتأتي أهمية التأمين الزراعي في الآتي :-

- 1- تمكين الزراعة من التوسيع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الانتمان ، فالتأمين الزراعي يعتبر ضمانة مؤكدة لتمويل الإنتاج الزراعي ، ويكتسب الأمر أهمية خاصة في السودان بعد ابعاد الدولة عن الدعم ، وتحول المصادر الحكومية إلى شركات مساهمة عامة تعمل على أسس تجارية صرفه.
- 2- يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث والتى تقوم بها شركات التأمين بغض إداره المخاطر وتقليل الخسائر ، ومن ذلك أيضاً نقل وتوظيف التقنية العالمية ، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج.
- 3- يعمل التأمين الزراعي على إيجاد حد أدنى من الدخل للمزارع ويحقق له الاستقرار فتهيأ الظروف للتنمية المستدامة.
- 4- يساعد التأمين الزراعي على التوسيع الزراعي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد .
- 5- يساعد التأمين الزراعي على توفير وإستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدى للاستقرار الاجتماعي والسياسي .

### **-3 فوائد التأمين :-**

- (1) يعتبر التأمين الزراعي بمثابة وسادة لامتصاص الصدمات التي يتعرض لها المزارع ومربي الأنعام من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته ويوفر بذلك شبكة أمان لدى وقوع المخاطر .
- (2) يساعد التأمين على توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعاً من الإستقرار في الاقتصاد لا سيما في الأقطار التي تعتمد على الزراعة .
- (3) يمثل التأمين وسيلة لتوفير في المجتمعات الريفية من خلال تجميع المساهمات الفردية في صندوق للاح提اطيات.
- (4) يوفر التأمين على المحاصيل والأنعام الحماية الحقيقة لاستثمارات المزارعين وبالتالي بمنحهم التقة للدخول في مشاريع جديدة أو التوسيع في المشاريع القائمة وتطوير وسائل الإنتاج مما ينعكس ايجاباً على الإنتاج وتطوير القطاع الزراعي .
- (5) يحسن التأمين الزراعي موقف المزارعين فيما يتعلق بالديون الفردية والتي تتوجه بها كواهفهم من جراء فشل المواسم الزراعية المتكررة ويساعد المؤسسات التمويلية والتعاونية لتقديم العون لهم ويساعد مؤسسات الائتمان على الاستمرار في أداء عملها .
- (6) يبث التأمين الزراعي روح الأخاء والتعاون والتكافل بين المزارعين ويدفعهم لخلق جهود جماعية .
- (7) يساعد التأمين الزراعي في تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث
- (8) يهيئ التأمين المناخ لزيادة معدلات الرفاهية من خلال التوسيع في الاستثمار في مجالات الصحة والتأمين التكافلي (البديل الإسلامي للتأمين على الحياة ) والتأمين على الأموال والمدخرات ...الخ من الاستثمارات .
- (9) يهيئ التأمين الزراعي فرصه حقيقية للشراكة بين المزارعين والقطاع الخاص من جهة والحكومة من جهة أخرى.
- (10) يساعد التأمين الزراعي في الحفاظ على كرامة المزارع ، فعند حدوث جائحة يلجأ المؤمن له لأخذ حقه عبر طرق واضحة ولا يقع تحت رحمة الهبات والاعانات والمنح.

### **4- تجارب الدول الأخرى في التأمين الزراعي**

#### **-4 الولايات المتحدة الأمريكية :-**

بدأت تجارب التأمين الزراعي في الولايات المتحدة مع نهاية القرن التاسع عشر ولكن قانون تأمين المحاصيل الزراعية الفدرالي صدر في العام 1938 م ومنذ ذلك الوقت تم وضع برنامج لتوفير الحماية للمحاصيل الزراعية بشكل تدريجي ليشمل الولايات المتحدة بكاملها . تعززت التجربة بتعديل القانون في الأعوام 1947 م ، 1953 م والعام 1979 م

يدير أعمال التأمين هيئة اتحادية لها مجلس إدارة منفصل وشخصية اعتبارية وهي مدومة من الدولة ومعفية من كافة الرسوم والضرائب . وتنقوم الهيئة بأعمال إعادة التأمين لشركات التأمين الخاصة التي تعمل في التأمين الزراعي .

#### **-4 اليابان :-**

بدأت تجربة اليابان في العام 1939 م بصدور قانون التأمين الزراعي . جاء الإطار العام للقانون بالتأكيد على الجانب التعاوني المدعوم من الدولة وبشكل تتفوق فيه الأفكار التعاونية على الصيغ التقليدية المعروفة .

تم تعديل القانون في العام 1963م ثم في العام 1972م مما يعزز الجانب التعاوني في التأمين ، والتوسيع في جانب الحماية ليشمل معظم المحاصيل والبساتين والماكنات والمعدات والمواشي . وتشترك الدولة في أقساط التأمين بنسبة (50% - 80%) بينما التعويضات لا تتعدي سقف (80% - 90%) من غلة المحصول الزراعي .

#### 4-3 كينيا:-

بدأت التجربة في العام 1942م بما يعرف بـ“التجريب” بتمويله من قبل الدولة بهدف ضمان التمويل الذي يكون غالباً في شكل مدخلات أساسية .

#### 4-4 المملكة المغربية:-

بدأ العمل بالتأمين الزراعي في العام 1962م بواسطة التعاقدية الفلاحية المغربية للتأمين وهو إجباري، ويشمل التغطيات على المزروعات والمتلكات والمسؤولية المدنية وإصابات العمال والاصابات الشخصية الناجمة عن الحرائق ولا يغطي أخطار أخرى مثل الجفاف والجراد والآفات الزراعية .

#### 4-5 الهند :-

تعتبر التجربة الهندية في مجال التأمين الزراعي من أعرق وأفضل التجارب حيث تم تطويرها وتعديلها على عدة مراحل . والتأمين الزراعي في الهند حتى عام 2002م شأن حكومي ، فهي التي تتولى التأمين وإعادة التأمين ، وهي تجربة تستحق النظر لأسباب أهمها أن الزراعة في الهند تطعم أكثر من ألف مليون نسمة وأن ثلثي سكان الهند يعملون بالزراعة وأن ثلاثة أرباع السكان يقطنون في المناطق الريفية .

بدأ مشروع التأمين الزراعي في الهند عام 1948م بواسطة وزارة الزراعة والأغذية . وفي العام 1965 تم تعديل البرنامج ليدار بواسطة الحكومة المركزية التي تتولى إعادة التأمين بينما تقوم حكومات الولايات بالتأمين والتعويض . وفي العام 1972م تم تعديل البرنامج إلى الأساس الفردي ولি�غطي محاصيل القطن والفول السوداني والقصب والبطاطس في ست ولايات هندية .

وفي العام 1979م بدأ مشروع تجريبي اختياري على أساس المساحة يغطي مجموعة من المحاصيل ، وحدد مبلغ التأمين بـ 150% من قيمة التمويل .

في العام 1985 تم تعديل المشروع إلى تأمين محاصيل شامل ، التأمين فيه إجباري يغطي كل المخاطر ، قدرت الأسعار في حدود 2% مع دعم أقساط صغار المزارعين حتى 50%. تدفع التعويضات بواسطة كل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات بنسبة 1:2 . يغطي المشروع أكثر من 70 مليون مزارع ، يقدر مبلغ التأمين السنوي بـ 222 مليون روبيه ، مقابل أقساط التأمين تقدر بنحو 3.6 مليون روبيه ، وتنصل جملة المطالبات السنوية لنحو 18.4 مليون روبيه في العام .

في العام 1999م تم تعديل المشروع ليشمل مخاطر محددة :-

- 1- الأمراض والأفات
- 2- الجفاف
- 3- الفيضانات
- 4- العواصف
- 5- الحرائق والصواعق

وأصبح التأمين اختيارياً لمن لا يتلقى قروض وتمويل ولكن يزرع المحاصيل المؤمن عليها. في حين أن التأمين إجباري لمن يتلقى تمويلاً وقروضاً ، وأصبح يغطي كل المحاصيل تقريباً وفي كل الولايات. وعدلت الأسعار في المشروع الأخير لتتراوح بين (2% - 5%) حسب المحصول .  
ويعتبر مشروع الدعم مشروعًا تناصياً لفترة خمس سنوات ، بينما يتم تقاسم تكاليف التشغيل والإدارة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات المعنية.  
وقد وضع المشرع الهندي ثلاثة أهداف كلية من وراء تعديل مشروع التأمين الزراعي للعام 1999م تمثلت في الآتي :-

- 1- توفير التأمين و الدعم المالي لكل المحاصيل فى حال فشلها بسبب الظواهر الطبيعية والأمراض والآفات .
- 2- لدفع المزارعين لتبني الزراعة المتقدمة ذات القيمة العالية والانتاجية الوفرة والتقنيات المتطرفة .
- 3- لتحقيق ثبات دخول المزارعين .

#### **4-4 الفلبين:-**

حددت أهداف البرنامج الفلبيني على النحو التالي:-

- 1/ حماية المزارعين الأكفاء من الأخطار المناخية والأمراض والحشرات .
- 2/ توفير ضمان للجهات الزراعية لتمويل الإنتاج .

#### **أ- تطوير البرنامج:**

وقد تطور البرنامج على النحو التالي:-

1981	1	تغطية محصول الأرز .
1982	2	تغطية محصول الذرة الشامي .
1988	3	تغطيات الثروة الحيوانية ( أبقار ، دواجن ، ضأن ) .
1990	4	تغطيات مصائد الأسماك .
1991	5	تغطيات المحاصيل ذات القيمة العالية .
	6	( التباكي ، الطماطم ، القمح ، البطاطس الأبيض ) .
	7	تغطيات المحاصيل ذات القيمة العالية والتجارية ( المانجو ، قصب السكر ، الكسافا ، الفول السوداني ) .
		تغطيات الأصول غير الزراعية .

## (ب) تغطيات البرنامج :-

### 1- الثروة الحيوانية (المواشى) :-

الأخطار : النفق بسبب الأمراض والحوادث .

مدة التغطية : من عمر 7 شهور وحتى 5 سنوات . ثم تجدد سنوياً حتى عمر 12 سنة.

أسعار التغطيات : من 3.75 - 6.75 %

### 2- المحاصيل ذات القيمة العالية والتجارية :-

المخاطر : الفيضانات ، الجفاف ، الهزات الأرضية ، البراكين ، الأمراض والآفات الزراعية، العواصف.

المحاصيل : المانجو، الكاكاو، زهور القطف، المطاط، قصب السكر، القطن، الاناناس، جوز الهند ، البن الخ  
ويحدد ذلك دراسة جدوى .

قيمة التغطية : كما هو متفق عليه بين إدارة البرنامج والمؤمن له ولكن بما لا يتعدي 120% من تكلفة الإنتاج.

الأسعار : تقرر الأسعار لكل محصول على حدة حسب حساب الأكتوارى بواسطة إدارة البرنامج  
على ان يتم إضافة 20% و 10% للأسعار عبارة عن المصارييف الإدارية وإحتياطىإضافى ،  
ويعاد تقييم الاسعار من فترة لأخرى.

حافز عدم المطالبات : 10% من قيمة الأقساط المدفوعة.

مدة التغطية : تغطيات حولية ، للحواليات.

1- أسعار محصول الارز :-

(أ) تغطية الأخطار المتعددة :-

السعر لمن لم يمول نفسه	السعر لمن تحصل على تمويل	
%4.91	%2.91	المزارع
-	%2.00	مؤسسات التمويل
%4.24	%4.24	الحكومة
%9.15	%9.15	جملة السعر

(ب) تغطية الأخطار الطبيعية :-

غير ممول	ممول	
%3.73	%2.23	المزارع
-	%1.5	مؤسسات التمويل
%2.88	%2.88	الحكومة
%6.61	%6.61	جملة السعر

2- أسعار محصول الذرة الشامي :-

(أ) تغطية المخاطر المتعددة :-

غير ممول	ممول	
%8.65	%5.65	المزارع
-	%3.00	مؤسسات التمويل
%8.27	%8.27	الحكومة
%16.92	%16.92	جملة السعر

(ب) تغطية المخاطر الطبيعية :-

غير ممول	ممول	
%5.80	%3.80	المزارع
-	%2.00	مؤسسات التمويل
%5.81	%5.18	الحكومة
%11.61	%11.61	جملة السعر

#### 4-7 تجربة جمهورية ايران الإسلامية:

بدأت التجربة في عام 1983م بعد انتصار الثورة حيث تقوم الدولة بتأمين القطاع الزراعي من خلال صندوق التأمين الزراعي التابع للبنك الزراعي الايراني. للصندوق جهاز مركزي يقوم بالخطيط وتحديد المخاطر وتقديم الدعم ، على أن تتم إجراءات التأمين من حيث الترويج وتسجيل الزراع ومراقبة الإنتاج وتحديد المخاطر ، وتنتم من خلال فروع البنك المنتشرة في كل موضع الإنتاج. وللبنك الزراعي 1806 فرعاً وهي تقوم بهذه الأعمال مقابل 13% من مبالغ الأقساط. يقدر الدعم الحكومي لأقساط التأمين بنسبة 50% ولكنها يتراوح بين 20% و 80% وفقاً لعدد وحجم المخاطر. ويوجد في ايران صندوق آخر لدرء المخاطر التي تفوق قدرات صندوق التأمين ، وهو بذلك يقوم بالدور الذي تقوم به شركات إعادة التأمين في الدول الصناعية.

#### 5- تجربة السودان في التأمين الزراعي

##### 1-5 أسباب تأخر التطبيق :-

تأخر تطبيق التأمين الزراعي في السودان ، ولم يلحق بركب الدول الأخرى إلا قبل حوالي عشرة أعوام تقريباً ، ومع ذلك فقد إنحصر التطبيق في تغطيات التأمين الحيواني فقط . ولعل من أهم الأسباب لذلك :-

- 1- عدم توافر إحصائيات وأرقام دقيقة عن الخسائر التي تصيب الانتاج الزراعي وتصنيف هذه الخسائر وفقاً للأخطار المسيبة لها .
- 2- نقص الوعي التأميني لدى المزارعين .
- 3- ارتفاع أسعار التأمين والتي غالباً ما تكون بنسبة مؤوية عالية على مبلغ التأمين مما قد يمثل عبئاً إضافياً يثقل كاهل المزارع .
- 4- الصعوبات الموروثة في فنيات التأمين ، ونقص الكوادر الفنية .
- 5- صناعة التأمين في السودان مصممة لاحتياجات سكان المدن في حين أن المخاطر الزراعية تنتشر في الريف .
- 6- قصور السياسات الاقتصادية حيث لم تتطرق للتأمين الزراعي رغم توافر الكوارث .
- 7- عدم رغبة شركات التأمين في السوق المحلي في الدخول في التأمين الزراعي ذي المخاطر العالية.
- 8- غياب دور الدولة ومؤسساتها في هذا المجال وعدم دعمها في الماضي ، إلا أن هذه الصورة قد تغيرت وبدأت الدولة في تبني مشروع التأمين الزراعي وهي تقوم الآن بدعم تجربة تأمين المحاصيل في أحد أقسام مشروع الجزيرة ومن شأن نجاح هذه التجربة أن يحدد مسار التأمين الزراعي في البلاد.

## 5- تجربة شيكان للتأمين:

قامت شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة بولوج هذا المجال بحكم مسؤوليتها الوطنية كشركة حكومية وأصبحت الشركة الرائدة في هذا المجال من التأمين. أنشأت الشركة في أوائل التسعينات من القرن المنصرم إدارة كاملة للتأمين الزراعي (بشقه النباتي والحيواني) وقامت بتعيين أحد كوادرها مساعداً للمدير العام للتأمين الزراعي ، وكانت ضربة البداية للتأمين على الإنتاج الحيواني.

### أ- التأمين الحيواني:

#### التغطية:

- 1 النفق بسبب الأمراض والحوادث المتنوعة .
- 2 السرقة من المزارع المفولة .
- 3 الإجهاض .

والشركة الآن خبرة كافية في مجال الإنتاج الحيواني ، وقد أبرمت الشركة العديد من الاتفاقيات المتميزة في هذا المجال مع شركات إعادة التأمين العالمية.

### ب- تأمين الإنتاج النباتي:

بدأ تفكير الشركة في إدخال تغطيات تأمين المحاصيل بزيارة قام بها وفد من الشركة للمملكة المغربية في العام 1993 لنقل تجربة المغرب في هذا المجال. وقد تم ذلك من خلال مؤتمر للتأمين الزراعي عقد في 1994 بمشاركة عدد من الخبراء الأجانب والمحليين ، تحت رعاية السيد / رئيس الجمهورية مع إشراف مباشر من المشير الشهيد الزبير محمد صالح نائب رئيس الجمهورية طيب الله ثراه وتقبيله قبله حسناً. وقد أوصى المؤتمر بقيام ورشة عمل حول التأمين الزراعي اشتراك فيها الكثير من المتخصصين من السودانيين والأجانب تحت رعاية وتشجيع بروفيسور أحمد على قنيف ، وزير الزراعة والغابات الأسبق ، وقامت الورشة بتحديد عدة محاصيل قابلة للتغطية التأمينية وهي محاصيل : القطن ، الذرة ، القمح ، الفول السوداني ، زهرة الشمس ، الصمغ العربي ، السمسم ، الخضروات ، البقوليات ، الذرة الشامي.

كذلك فقد أوصت الورشة بعمل دراسة جدوى لمشروع تأمين المحصولات ، وقد تصدت الشركة لهذا العمل حيث كلفت "مجموعة إدارة المخاطر الزراعية البريطانية" بعمل دراسة جدوى فنية وإقتصادية لمشروع وذلك في العام 1995م. ولأسباب مختلفة لم يتم العمل بالدراسة المذكورة في حينه .

قامت الشركة في العام 2001م بتكليف الإدارة الزراعية في شركة بارتررى بإعادة التأمين لتحديث دراسة "مجموعة إدارة المخاطر الزراعية" ، ولتطوير خطة تفيذية لمشروع تأمين المحصول ، وقد أوصت الدراسة بإجراء تجربة لتأمين محصولي القطن والذرة في قسم وادي شعير بمشروع الجزيرة وقد شرع في ذلك. أيضاً تكفلت الشركة بتكاليف المشاركة في أعمال الملتقى العالمي للتأمين الزراعي المنعقد بزيورخ في العام 2001م والذي شاركت فيه خمس وعشرون دولة من دول العالم.

هذا وسوف تعقد الشركة في إطار تنفيذ مشروع التأمين الزراعي ، سمناراً تدريبياً حول أعمال تأمين المحصول و الذى سوف يشارك فيه المعنيون في القطاعين العام والخاص .  
وخلاله لكل هذا الجهد فإن الشركة قد عقدت العزم على تنفيذ المشروع من خلال المشروع التجربى الآتى:-

- (1) بدأ تنفيذ المشروع التجربى فى مشروع الجزيرة فى يونيو 2002 م .
- (2) يعطى قسم وادى شعير .
- (3) يعطى المشروع محصول القطن في مساحة حوالي 20.000 فدان .
- (4) هنالك خيارات للتأمين بما: تأمين النقص في إنتاج المحصول أو تأمين تكلفة الاستثمار ، وقد وقع الاختيار على تغطية تكاليف الاستثمار لأنها أكثر انسجاماً مع مقتضيات الشرع الحنيف .
- (5) سوف يعطى التأمين أحطارات : الحرائق ، البرق ، الرياح ، زيادة الأمطار (الغرق) . وهذه المخاطر محدودة وتوارثها متباعد ، وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، إذ أن الهدف الرئيسي من التأمين في المشاريع الزراعية هو توفير الضمان المقبول لدى المصارف لتوفير التمويل والذي يعتبر المحرك الأساسي للتنمية الزراعية .
- (6) كان هنالك خيارات لوحدة المساحة المؤمن عليها ، فإذاً أن تكون النمرة أو التفتیش ، وقد تم اختيار النمرة توخيًا للعدالة والقسط حتى لا يضار الزراع .  
تشمل الوثيقة الإستثناءات العامة والتي توجد في معظم وثائق التأمين ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:
  - 1 التقصير المتعمد .
  - 2 الأضرار الناتجة عن عدم إتباع الأساليب العلمية في الإنتاج أو عدم إتباع خطوة الإنتاج للمحصول أو المشروع المعين .
  - 3 التلف بواسطة الحيوانات .
  - 4 عجز الإدارة عن توفير مدخلات الإنتاج في الوقت المناسب .
  - 5 الآفات والأمراض القابلة لمكافحة .
  - 6 الغش والإحتيال والإهمال .
  - 7 الإشعاعات النووية .
  - 8 الحروب والإضطرابات .

## **6 - خاتمة**

إن هذا المشروع فرصة حقيقة لإقالة عشرة القطاع الزراعي وهو فرصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص . وقد تجاوبت الدولة وبكل حماس ، حيث رصدت وزارة الزراعة والغابات مبلغ 5 مليار دينار لدعم مشروع التأمين الزراعي خلال الأعوام الخمسة القادمة (2002 - 2007) . ويجري الآن تأطير صندوق قومي للتأمين الزراعي ، وهو الآن بين يدي مجلس الوزراء المؤقر لإجرائه منضدة المجلس الوطني ليصدر ك تشريع ملزم مما يعتبر نقلة نوعية في السياسات الزراعية.

إن شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين إذ تتصدى لهذا العمل الوطني الهام بكل عزم وارادة تود أن تتبه إلى قدرتها الفنية العالمية في إدارة مثل هذه المشاريع والى علاقتها وصلاتها العالمية القوية والتى جعلتها تتمكن من إبرام أفضل إتفاقيات إعادة التأمين في السودان وفي الأقليم بشهادة كل العاملين في الحقل . وهى تثق في أن القطاع الزراعي ومن خلال مشروع التأمين سوف يستعيد ثقته في نفسه من أجل دعم الدخل القومى والنمو الاقتصادي في السودان .

**والله المستعان وهو الهايدي إلى سواء السبيل**

## المحتويات

الصفحة	البند
2	- مقدمة
2	2- القطاع الزراعي في السودان
2	1-2 الموارد
3	2-2 المخاطر الطبيعية
3	3-2 السياسات الإقتصادية
4	4-2 الجوانب المؤسسية
4	5-2 الجوانب الاجتماعية
4	6-2 شح التمويل عقبة أساسية أمام التنمية الزراعية:
6	3- تأمين القطاع الزراعي
6	1-3 أهمية التأمين
7	2-3 فوائد التأمين
8	4- تجارب الدول الأخرى
8	1-4 تجربة الولايات المتحدة
8	2-4 تجربة اليابان
8	3-4 تجربة كينيا
8	4-4 تجربة المملكة المغربية
9	5-4 تجربة الهند
10	6-4 تجربة الفلبين
13	7-4 تجربة جمهورية إيران الإسلامية
13	5- تجربة السودان في التأمين الزراعي
13	1-5 أسباب تأخر التطبيق
14	2-5 تجربة شركة شيكان للتأمين
14	أ- التأمين الحيواني
14	ب- تأمين الإنتاج النباتي
16	6- خاتمة